مع اتخاذ كافة إجراءات الصحة والسلامة والحرص على التباعد الاجتماعي

عمومية بنك الخليج تقر توزيع أرباح نقدية 11 فلساً للسهم

اختتم بنك الخليج اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي التاسع والخمسين لمساهمي البنك، الذي انعقد في فندق جي دبليو ماريوت – قاعة الثريا، الكويت، أمس الثلاثاء ، بنصاب بلغ 76.6%.

وقد حرص البنك على اتخاذ كافة اجراءات الصحة والسلامة والحرص على التباعد الاجتماعي بين الحضور. وقد وفر بنك الخليج معقمات وقفازات وكمامات للحضور، إضافة إلى تقديم بث مباشر من الجمعية العمومية للمساهمين الراغبين بالاطلاع على الاجتماع.

استهل الاجتماع جاسم مصطفى بودي، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، برحبا بالمساهمين، ومتحدثا عن أوجه النشاط الرئيسية للبنك وإنجازاته الاستراتيجية خلال 2019. ثم صرح جاسم بودي قائلاً: «يسعدني أن أعلن عن أداء البنك الجيد لسنة 2019. فقد حقق مصرفنا نتائج إيجابية، مع استمرار تعزيز موقعه بهدف تحقيق النمو المستدام لصالح عملائنا ومساهمينا والجهات الرقابية وموظفينا، بالإضافة إلى المجتمع بشكل عام.» واستطرد جاسم بودي قائلاً: «وقد أتاح لنا هذا المستوى من الربحية التوصية بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 11 فلس عن السهم الواحد إلى مساهمينا، أي بنسبة 50% من الأرباح.»

جانب من عمومية بنك الخليج

وبعد الكلمة الافتتاحية، تحدث جاسم بودي عن المؤشرات المالية الرئيسية لأداء بنك الخليج خلال سنة 2019. وذكر أن «بنك الخليج أعلن عن زيادة بواقع 12% في صافي الربح، الذي بلغ 63.6 مليون د.ك. وارتفعت ربحية السهم بنسبة 12% لتبلغ 22 فلس، ويوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 11 فلس عن السهم الواحد (أي بنسبة 50% من الأرباح). أما قروض العملاء فقد بلغت مستوى تاريخياً آخر من الارتفاع لتصل إلى 4.5 مليار د.ك.، بزيادة قدرها 261 مليون د.ك.، أي 6.2% مقابل نهاية 2018. وقد جاء هذا النمو في سنة 2019 متوازنا، حيث يأتي نحو نصف ذلك النمو من شريحة الخدمات المصرفية للشركات، ويأتي النصف الآخر من شريحة الخدمات المصرفية الشخصية لدى البنك. وواصل جاسم بودي حديثه قائلاً: «واستقرت نسبة القروض غير المنتظمة خلال السنتين الماضيتين بما يقارب المعايير السائدة في القطاع المصرفي، حيث سجلت 1.1% في نهاية 2019. كما جاءت نسبة معدل كفاية رأس المال بواقع 17.1 % أي أعلى بمقدار ما يقارب 310 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابية البالغة نسبته 14%.»

وأضاف جاسم بودي أن: «البنك قد حافظ على تصنيفاته في المرتبة «A» من جميع وكالات التصنيف الائتماني العالمية الأربع الكبرى خلال 2019، وهي: موديز، فيتش، ستاندارد آند بورز، وكابيتال إنتليجنس.» ثم تطرق جاسم بودي إلى باقي البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة، متضمنة الموافقة على البيانات المالية لبنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2019، وتوزيعات الأرباح النقدية بمقدار 11 فلس للسهم. ووافق المساهمون على جميع بنود جدول أعمال الجمعية.

وبعد انقضاء الجمعية العامة العادية، عقد بنك الخليج اجتماع الجمعية العامة غير العادية التاسع والثلاثين للموافقة على زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة من تسعة إلى أحد عشر عضوا، وذلك وفقا للمتطلبات الرقابية، وتعديل المواد 28 و30 و33 من النظام الأساسي للبنك وفقا لذلك. ووافق المساهمون على جميع بنود جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية. واختتم جاسم بودي الاجتماع، موجها الشكر إلى المساهمين على دعمهم وثقتهم المستمرة في البنك.

«أونكتاد»: الأزمة الوبائية تتطلب توفير 2.5 تريليون دولار لتغطية خسائرها عالمياً

دعا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) الى توفير 2ر5 تريليون دولار لتغطية الخسائر التي سيتكبدها ثلثا سكان العالم من الدول النامية جراء ازمة تفشي الفيروس (كورنا المستجد – كوفيد 19).

وأكد (اونكتاد) في تقرير ان الدول النامية تواجه «ضررا اقتصاديا غير مسبوق» باستثناء سكان الصين بسبب «موجات الصدمة الاقتصادية الهائلة الناتجة عن تداعيات الجائحة بصورة ربما اقوى من تداعيات ازمة 2008 المالية العالمية».

ونقل التقرير عن امين عام (أونكتاد) مخيساكيتوي قوله «إن التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الصدمة مستمرة ويصعب التنبؤ بها كما توجد مؤشرات واضحة على أن الأمور ستزداد سوءا بالنسبة للاقتصادات النامية».

ويوضح التقرير أن البلدان النامية تلقت ضربة هائلة خلال شهرين منذ انتشار الفيروس خارج الصين تمثلت في تراجع تدفقات رأس المال الاجنبي وزيادة هوامش السندات وانخفاض قيمة العملة وخسائر في عائدات التصدير بما في ذلك من انخفاض أسعار السلع وانخفاض عائدات السياحة».

وأضاف ان هذه الأوضاع لا تدعو الى التفاؤل بشأن احتمال عودة الحالة الاقتصادية الى مسارها الطبيعي او ظهور نوع من الانتعاش السريع الذي شهدته العديد من البلدان النامية بين عامي 2009 و2010.

وأشار التقرير الى ان عملات عدد من الدول النامية قد انخفضت مقابل الدولار الأمريكي بنسب تراوحت بين خمسة و25 بالمئة منذ بداية هذا العام وهو معدل هبوط اسرع من ذلك الذي شهدته الأشهر الأولى من الأزمة المالية العالمية عام 2008.

كما يرى التقرير ان أسعار السلع الأساسية تراجعت ايضا وهي التي تعتمد عليها كثير من البلدان النامية بشدة في الحصول على العملات الأجنبية بشكل كبير منذ بدء الأزمة بنسبة بلغت 37 بالمئة في المتوسط.

وفي الوقت ذاته يتوقع التقرير قيودا مالية وأخرى على الصرف الأجنبي على مدار العام لاسيما مع ظهور فجوة تمويلية تتراوح بين اثنين وثلاثة تريليونات دولار امريكي تواجهها البلدان النامية على مدى العامين المقبلين.

واكد التقرير ان الافتقار إلى القدرة المالية والإدارية للاستجابة لهذه الأزمة ستكون له عواقب «صحية مجتمعة» وستقود الى «ركود عالمي كارثي» بالنسبة للعديد من البلدان النامية وستوقف تقدمها نحو أهداف التنمية المستدامة.

ويقترح التقرير أربعة إجراءات ملموسة لمواجهة «كارثة تسونامي مالية تلوح في الأفق» هذا العام اولها دعم الدول المتعثرة في التعامل مع صندوق النقد الدولي ثم اجراء مماثل لدعم الدول المتعثرة في سداد مدفوعات الديون السيادية اسوة بتخفيف عبء الديون الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية والتي الغت نصف ديونها المستحقة ومن ثم يمكن إلغاء حوالي تريليون دولار امريكي هذا العام.

ويتناول الاجراء الثالث «خطة مارشال» للتعافي الصحي تكون ممولة من بعض المساعدة الإنمائية الرسمية المفقودة التي وعد بها شركاء التنمية منذ فترة طويلة ولكنها لم تقدمها. ويقدر (أونكتاد) أن حوالي ربع المساعدة الإنمائية الرسمية التي لم يتم الحصول عليها في العقد الماضي وقيمتها 500 مليار دولار يجب أن تخصص إلى حد كبير في شكل منح للخدمات الصحية الطارئة وبرامج الإغاثة الاجتماعية ذات الصلة.

ويتعلق الاجراء الرابع بإعطاء «ضوابط رأس المال مكانها الشرعي في أي نظام للسياسات للحد من الزيادة في تدفقات رأس المال الخارجية والحد من انعدام السيولة الناتج عن عمليات البيع في أسواق البلدان النامية ووقف الانخفاضات في أسعار العملات والأصول».

وتتشابه الحزمة التي يقترحها (اونكتاد) بتوفير 2ر5 تريليون دولار مع المبلغ الذي كان من المفترض تسليمه إلى البلدان النامية على مدى العقد الماضي إذا وفت اعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية بوعودها بتقديم مساعدة إنمائية الرسمية بنسبة 7ر0 بالمئة.

«أسيكو المجموعة» تساهم مع الحكومة في مكافحة تداعيات «كورونا»

من منطلق حرصها على تأدية واجبها الإجتماعي خلال الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، ساهمت «أسيكو المجموعة» بمبلغ مئة الف دينار كويتي في صندوق «مساهمات مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد»، والذي أسسته الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وقد جاء ذلك استجابة لمبادرة حضرة صاحب السمو أمير الإنسانية، حفظه الله ورعاه، ودعم جهود الحكومة الكويتية المتواصلة في التصدي لتداعيات انتشار عدوى الفيروس، كما وضعت «أسيكو المجموعة» فندق «VOCO Hotel – دبي» التابع لها تحت تصرف الحكومة الكويتية لرفع معاناة المواطنين الكويتيين في دولة الإمارات المتحدة، وتيسير أمورهم لحين إجلائهم وعودتهم إلى أرض الوطن.

ومن جانبه، صرح الرئيس التنفيذي لـ «أسيكو المجموعة»، غسان أحمد الخالد: «نحن نثمن أداء الحكومة الكويتية المتميز والكفاءة التي أبدتها في التعامل مع هذه الأزمة الصحية ليس فقط على المستوى المحلي، بل العالمي أيضاً، كما نشيد بسعيها الحثيث لضمان صحة وسلامة أبناء هذا الوطن وكل من يسكنه. وباعتبارنا مؤسسة وطنية كبيرة، فإننا نؤمن بأهمية تفعيل دورنا في المسؤولية الاجتماعية، وفي هذا الإطار شاركت «أسيكو المجموعة» في صندوق «مساهمات مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد» بهدف تلبية الاحتياجات العاجلة للحكومة في احتواء وباء فيروس كورونا المستجد والتخفيف من تأثيره على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.»

■ تقديم مساهمة مالية لصندوق «مساهمات مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد»

■ تضع فندق VOCO-دبي تحت تصرف الحكومة لمساعدة الكويتيين في الإمارات

غسان الخالد

مضيفاً أن الشركة أيضاً قد وضعت تحت تصرف الحكومة الكويتية فندق «VOCO» من فئة الخمس نجوم، المملوك لشركة «أسيكو العقارية» والكائن مقره في دولة الإمارات المتحدة، وذلك لتوفير إقامة مجانية فيه، مع خدمة شاملة ووجبات الطعام، للمواطنين الكويتيين العالقين في الإمارات أو ترانزيت لحين عودتهم سالمين إلى البلاد وفق جدول الطيران المدني. ويضم الفندق أكثر من 470 غرفة، ويدار من قبل مجموعة «IHG الدولية» تحت الاسم التجاري «VOCO Hotel».

كما أكد الخالد على التزام «أسيكو المجموعة» بتطبيق أعلى معايير الأمن والسلامة في العمل خلال الأزمة الراهنة، وذلك من خلال إعداد وتنظيم وتفعيل خطة طوارئ متعددة المستويات تهدف إلى تأمين صحة وسلامة كل من موظفيها وعملائها على حد سواء، إلى جانب توفير بيئة عمل محمية كليا وصحية في جميع الأوقات. علما بأن الشركة ملتزمة بتعزيز ثقافة الوقاية من الأخطار والتقيد بقواعد وقوانين الأمن والسلامة والحفاظ على الأرواح بين كافة العاملين في المجموعة. وفي ختام تصريحه، أوصى الخالد بتوخي الحيطة والحذر في جميع الأوقات، مع ضرورة الالتزام بالبقاء في المنزل أثناء أوقات الحظر المفروضة من قبل الدولة، والخروج فقط للضرورة بعد انتهائها، مع الابتعاد عن التجمعات واتباع إرشادات السلامة الوقائية التي ناشدت بها كل من وزارة الداخلية ووزارة الصحة في وسائل الإعلام المختلفة، متمنياً أن يحفظ الله الكويت من كل مكروه.

تراجع واردات اليابان من النفط الكويتي 8 في المئة خلال فبراير

أظهرت بيانات رسمية يابانية أمس الثلاثاء تراجع واردات البلاد من النفط الكويتي الخام في فبراير الماضي لأول مرة في ثلاثة أشهر.

وجاء في تقرير أصدرته هيئة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية انخفاض إجمالي واردات اليابان من النفط الكويتي الشهر الماضي بنسبة ثمانية في المئة لتقف عند سبعة ملايين ونصف المليون أو 259 ألف برميل يوميا.

وهذا هو أول تراجع لصادرات النفط الكويتي إلى البلد الآسيوي الذي تعد الكويت رابع أكبر مزود له بالنفط وتمده بتسعة في المئة من وارداته من الخام.

وبشكل عام تراجعت واردات اليابان من النفط للشهر الثاني على التوالي بنسبة 8ر3 في المئة على أساس سنوي إلى 87ر2 مليون برميل يوميا.

وتزود شحنات النفط من الشرق الأوسط اليابان بنحو 90 في المئة من احتياجاتها النفطية لكن هذه الشحنات تراجعت بنسبة 8ر0 في المئة عن العام الماضي.

ومع ذلك أظهرت البيانات ارتفاع واردات اليابان النفطية من الامارات العربية المتحدة وهي أكبر مزود لها بالخام بنسبة 3ر33 في المئة عن العام السابق ووصلت إلى 02ر1 مليون برميل يوميا تلتها السعودية ب 962 الف برميل يوميا لكنها تراجعت بنسبة 4ر13 في المئة تليها قطر في المركز الثالث ب 292 الف برميل يوميا وروسيا خامسا ب 87 الف برميل يوميا على التوالي.

ومن المتوقع أن تتسبب جائحة فيروس كورونا في هبوط ما لا يقل عن 20 في المئة من الطلب على النفط حول العالم مع اتخاذ الحكومات خطوات لتقييد انتشار الفيروس.

النشاط الصناعي في الصين يتحول للتوسع بشكل مفاجئ

تحول النشاط الصناعي في الصين إلى التوسع بعكس توقعات المحللين خلال الشهر الجاري، في إشارة إلى عودة ملحوظة للعمل والإنتاج بعد إغلاق تام للبلاد في بداية العام الجاري.

وكشفت بيانات صادرة عن مكتب الإحصاءات الوطني في الصين، أن مؤشر مديري المشتريات الصناعي سجل 52 نقطة في مارس الجاري، مقابل أدنى مستوى على الإطلاق والمسجل عند 35.7 نقطة في فبراير الماضي.

وكانت توقعات المحللين تشير إلى أن النشاط الصناعي في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم سوف يسجل 44.9 نقطة خلال الشهر الجاري.

وتشير أي قراءة للمؤشر أعلى من 50 نقطة إلى توسع في النشاط، في حين أي قراءة دون ذلك تعني انكماشا في الأداء.

كما ارتفع مؤشر مديري المشتريات غير الصناعي – وهو مقياس لرصد أداء قطاعي الخدمات والبناء – إلى 52.3 نقطة في الشهر الجاري مقابل 29.6 نقطة المسجلة في الشهر الماضي والتي كانت أدنى قراءة على الإطلاق.

ووفقا للتقديرات، فكان من المتوقع أن يرتفع النشاط غير الصناعي إلى 42.1 نقطة خلال الشهر الحالي، ما يعني أنه كان من المتوقع استمرار الانكماش في الأداء هذا الشهر أيضا.

وبحسب البيانات، ارتفع مؤشر الطلبيات الجديدة إلى 52 نقطة هذا الشهر، بزيادة 22.7 نقطة عن الشهر الماضي، بفعل تفشي الكورونا وتراجع الطلب المحلي. كما ارتفعت طلبيات التصدير الصينية ولكنها ما زالت داخل منطقة الانكماش مسجلة 46.4 نقطة، بزيادة 17.7 نقطة عن الشهر السابق.

وعلى جانب آخر، تحول مؤشري الإنتاج والتوظيف إلى التوسع، وفقا للبيانات.

وبحلول الساعة 8:47 صباحاً بتوقيت جرينتش، ارتفع اليوان الصيني أمام الدولار الأمريكي هامشيا بنسبة 0.09 بالمائة إلى مستوى 7.0933 يوان.

اليابان تخطط لإصدار حزمة تحفيزية تاريخية بـ 554 مليار دولار

اقترح الحزب الحاكم في اليابان أكبر حزمة تحفيزية على الإطلاق في البلاد بقيمة 60 تريليون ين (554 مليار دولار)، في مسعى لاحتواء تأثير كورونا على الاقتصاد.

وبحسب المقترح الذي تقدم به الحزب الديمقراطي في اليابان، فإن الحزمة التحفيزية تتضمن إجراءات مالية بقيمة 20 تريليون ين بينما تمثل المبادرات الخاصة وعناصر أخرى باقي المبلغ.

وتشمل الحزمة منح المواطنين نحو 10 تريليون ين من خلال مزيج من النقود والدعم والقسائم.

وجاء هذا الاقتراح بعد تعهد رئيس الوزراء "شينزو آبي" السبت الماضي بأن تكون الحزمة التحفيزية لتفادي تداعيات فيروس كورونا أكبر من الدعم المقدم في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وأصدرت الحكومة حزمة تحفيزية بقيمة 26 تريليون ين في ديسمبر، ودورتين من إجراءات الطوارئ هذا العام بهدف مساعدة الشركات والعمال المتضررين من الفيروس. وبلغ عدد الضحايا إثر "كوفيد19-" في اليابان 56 شخصا، مع إصابة 1953 شخصاً حتى الآن وفقا لحسابات جامعة "جونز هوبكينز" الأمريكية.